حرية الاديان

٢

ان اطلاق حرية الاديان من الامور الهامة جدا ولا سيما في اوربا لان العلاقات بين الحكومة والكنيسة هامة ايضا . وهذه المسألة تعتبر في ذاتها من المسائل الاخلاقية والاجتماعية والدينية والسياسية فلذلك يجب ان يكون رجال الدولة الذين يسعون الى حكم ملتهم والكنيسة من رجال العلم الذين لهم دراية على الفقه والاقتصاد والتاريخ والسياسة واذا نظرنا في العلاقات التي تكون بين الدول والاديان نجدها ترجع الى ثلاثة اقسام

القسم الاول : ان تكون الكنيسة مطابقة للدولة بحيث تقيم الكنيسة اوامر الدولة كلها وان تجاريها في غاياتها

ويرى بعض الفلاسفة ان الحكومة اذا اردات ان توفق في اعمالها وتحقيق مقاصدها فعليها ان تجتنب مداخلة الكنيسة ومعاداتها وان الكنيسة سلطان كبير على نفوس المتدينين واذا كانت الكنيسة موالية للحكومة فمن شأن الكنيسة تلقين اتباعها وجوب طاعة الحكومة والعكس بالعكس فاذا كانت العلاقات بين الكنيسة والحكومة حسنة فان مهمة الحكومة تكون سهلة لان المتدينين من الرجال والنساء هم اقبال بؤلاء الدين

القسم الثاني : ان تكون الدولة تابعة للكنيسة كما كان شأن الحكومات في القرون الوسطى فقد كانت الحكومة تأخذ التعليمات ولكن بعد ان اضمحل سلطان الكنيسة زال ذلك .

القسم الثالث : ان تقطع الاسباب بين الحكومة والكنيسة وتعزل الكنيسة عن الولاية الزمنية . قد حدث ذلك في اوربا . منذ اعترفت فيها الحرية واكثر ذوي الراي في اوربا يميلون الى هذا التفكير ليس بين الكنيسة والحكومة قسم بهذه الاقسام الثلاثة

***

حرية الاديان في فرنسا

لم تكن الحرية الدينية في الماضي مطلقة في فرنسا فلم يكن لغير الكاثوليك حقوق مدنية ولا سياسية . فالبروتستان لم يعقدوا الزواج الذي كانوا يعتقدونه . كان اولادهم يعدون غير

ما كانت عزلة الأسرة واضطلاع المرأة العاملة بشؤون الأمومة مما يرفع مستواها الخلقي ، ويذهب بكثير من مبواعث الاجرام ، فان خروجها على ذلك النظام وخوضها لجج الحياة العامة مما يشعل بواطنه اجرامه عندها ، ويضعف غيرتها الخلقية . لقد صارت المرأة في الاعباء الاجتماعية عبئاً ثقيلاً في سبيل انتاج الثروة العامة ، مضاعفة الرجل في ميدانها ، مشتركة معه في ذلك الجهد بما تحتمه عليها النظم الاقتصادية والاجتماعية الحاضرة من مزاحمة العمل الى جانب الرجل ، فقد عادت المرأة اليوم عاملاً جديداً في تنافس العمل الصناعي والاجتماعي ألف الجهد والهبات الخاصة بالرجل والنزاع ، واستطاع استغلاله لما توفر له من حقوقها الطبيعية ، واذا كنا نحن نجد ذلك الجهد المشروع من جانب النصف من المجتمع الذي فيه واستغنائه النصف الآخر فوائد عديدة ، الا لا نجد من الجماعة الا ضآلة الشيء القليل الذي يعادل الثروة الضائعة من عواطف الأمومة الشريفة ، هذا الأثر الذي لا يقف عند حد بل يتراخى الى ما بعد في الحياة ، حتى يتعداه الى النشء لأن المرأة هي تؤدي نحوه واجبات الأمومة والتربية فيما اليه أكثر من عواطفها وميولها

غير انه يمكن القول من جهة أخرى ان تدفع ميادين الحياة والاعمال العامة بجهود المرأة قد يؤدي الى تخفيف الأعباء التي تثقل كثيراً من بيوت جاهلها ، وان كان على انه حالة لعلاج الشر الاجتماعي هو ما تقدم به جهود المرأة على الأسرة والمدرسة التي تستطيع ان تؤدي فيهما اجل الجهود والخدمات .

محل بكاري وخوري

يتعاطى التجارة والقومسيون وتسهيل جميع ماركات الفابرك

وكلاء : سيارات لوكلاند المشهورة وغيرها

ماكنات زراعية واهم واشهر محلات الحراثر والاصناف والسراثر

ويوجد بمستودع هذا المحل العظيم قطعات ولوازم السيارات وصابون حليب الشهور

وجميع اصناف الكحول

القدس باب الجديد صندوق البريد ٢٦ التلفون ١٩٣

ان لويس السادس عشر لما رأى ما وقع من التحول في الآراء لم يجرأ ان يحلف يميناً كهذا علانية فتكلم ببعض كلمات غير مفهومة اثناء حلف اليمين وبحا منها .

والانقلاب الكبير في فرانسا لم يكتفل حرية الاديان فانه مع انه لم يكن للحكومة دين رسمي وضعت قوانين تضايق المذهب الكاثوليكي فكان تعيين الكهنة للحكومة ومن تعين منهم عليه ان يحلف يمين الاخلاص اليها ولم يقبل البابا بذلك .

وكان لويس السادس عشر متديناً فكان ذلك سبباً في وقوع النفرة بينه وبين رجال الانقلاب وقد قبل ان يصدر قانوناً في مصلحة الكاثوليك بمساعي الملكة ماريه انطوانت اما رجال الانقلاب فقد قرروا فصل الحكومة عن الكنيسة وانكروا كل دين ومذهب وقتلوا من رجال الدين كثيراً واتخذوا الكنائس اسطبلات .

ولا ريب ان هذه الاعمال شنيعة سواء كان مصدرها التعصب للدين او عليه لان حقيقة حرية الاديان ان يترك كل انسان وما يدين ولا يعارض احد فيما يعتقد واجبار الناس على ترك الدين جريمة وخيمة العاقبة .

ولما تقلد نابليون ازمة الملك اراد ان يتخذ البابا آلة لاغراضه فعقد بينه وبين البابا معاهدة فجاء البابا بنفسه باريس وتوجه نابليون وباركه وكان من مواد هذه المعاهدة تصديق الملك على رؤساء الدين الذي ينتخبهم البابا وان يلتزم رجال الدين الدعاء للملك والدولة عقب كل صلاة وان تنظم دوائر الرهبانية بشاركة الحكومة ومنها ان رجال الدين اذا تجاوزوا ما لهم او اوتوا عملاً معيباً او عارضوا احداً في مذهبه او فعلوا ما يخل بالآداب العامة فللحكومة او من اعتدي عليه ان يقيم الدعوى على المعتدي منهم وكانت لمجلس شورى الدولة الحق في تدقيق تلك الشكاية فيصدر امره باتخاذ الوسائل القانونية او بعدمه وبقيت احكام تلك المعاهدة نافذة منذ ذلك العهد ولا سيما بعد قيام الجمهورية الثالثة لان الحزب الريدكالي فيها جعل من مبادئه الاساسية فصل الكنيسة عن الحكومة وقد جاهد في سبيل ذلك بضع سنين وقد سهلت فصة دريفوس المشهورة قبول هذا المبدا لان الكاثوليك في فرانسا كانوا اخصام دريفوس فقامت قيامة الاحرار عليهم واخذوا يذبعونه عنهم انهم اعداء الحق والعدل في كل حين وانهم يقدحون في دريفوس مع علمهم ببرائته تعصباً منهم عليه لانه يهودي وكان من نتيجة تلك الحملات ان مال الجمهور في فرانسا الى الريدكاليين وغضب من الكاثوليك وقال

شرعيين في يكونوا يعلون المناسب وقد انتقدا ل (كبز) المذهب الكوفيتانى وسيلة للانتقام من اعدائهم واكيد ثم وكانت الملكة كاترين تراس هذه العصبة التي كانت ترمي الى القضاء على الامبرال (كوليس) احد رؤساء البروتستانت الذي كان ينازع رجال هذه العصبة النفوذ ويعدد ساع كثيرة تمكنت العصبة من اقناع الملك شارل بان البروتستانت اعداء للدولة الفرنسية والشعب وانهم يتربصون الفرص لاغتياله فكان من نتيجة هذه السعايات ان وقعت واقعة (سان برتلمي) التي هزهت الرأي فرنسا وقد رئيت هذه المذبحة ترتيباً محكماً فوضعت اللافتات في ابواب بيوت رؤساء البروتستانت ودق ناقوس كبيرة (سان جرمين) منتصف الليل دقات محزنة وانطلقت نواقيس الكنائس الاخرى مرددة هذا الانين المشئوم فاستيقظ كانت هذه العلامة المتفق عليها لشروع في المذبحة فهجم الكاثوليك منتصف الليل على البروتستانت الآمنين في بيوتهم وذبحوهم في فراشهم كما تذبح الضحايا حتى انه قيل ان الملك شارل كان يطلق من شرفة قصره الرصاص على الاهالي والسكان الذين كانوا هاربين من الموت ثم ان البروتستانت بعد هذه الفتنة فقدوا حقوقهم المدنية والسياسية في زمن الملك هنري الرابع وقانون «نانت» قد كفل حرية الاديان وكان هذا القانون مطبقاً لان جميع الدول في ذلك العصر كانت حقوقها العمومية مبنية على المذهب الدولي ثم فتح دولة من الدول الشعب الحرية الدينية وقد كان البروتستانت في المانيا اعداء الكاثوليك (والعالم متفرنجون) في سويسرا كذلك اعداء الكاثوليك والهوغونيين .

واول رجل فصل الدين عن السياسة هو وزير فرنسا الشهير الكردينال ريشليو فقدم القومية على الدين ومن اقواله (ان البروتستانتية محترمة في عيني ما دامت مضرة بمنافع فرنسا الحربية) فرجح بقوله هذا القومية على الدين وقد نصر هذا الكردينال البروتستانت في حرب الثلاثين على الكاثوليك في المانيا لانه قدم مصالح دولته في تلك الحرب على روابط المذهب فكان سياسة جلة يقول الوطن اولا ثم الدين وقد اعتدى بعد نشر قانون «نانت» على حرية البروتستانتية فلويس الرابع عشر ابطل هذا القانون المذكور بدعوى انه يجب ان يكون الناس على دين ملكهم وعلى اثر ذلك حدثت فتن خطيرة من جملتها فاجعة (دارمونات) وقد كان الملوك في فرنسا حتى الانقلاب الكبير يحلفون حين تولية الملك على استئصال ارباب المذاهب الاخرى في فرنسا وغيرهم حتى

على ان ذلك لم يمنع ان تكون الحكومة الاميركانية اكثر الحكومات تديناً ورعاية للدين ففي كل سنة يفتتح مجلس البرلمان بدعاء ورجال الدين كما ان الاحزاب السياسية حينما تشتبك المعارك الانتخابية تبدأ بالدعاء وكثير من الايام الدينية واياه الآحاد تكون معطلاً فيها رسمية فضلاً عن ان في قوانين اميركا ما يوجب احترام المواكب الدينية ورئيس الجمهورية في كل سنة في شهر تشرين الثاني يدعو الله باز يبارك بلاد الشعب الاميركي كما ان ذلك لم يمنع الشعب نفسه من تمسكه بدينه ففي مدينة نيويورك وغيرها من المدن الكبيرة خمسمائة او ستمائة كنيسة وفي اميركا انواع المذهب البروتستانتي الذي له فروع تبلغ المئات ففي اسرة واحدة يكون رأسها من فرع والزوجة من فرع والابن من فرع والبنت من فرع ومع انه ليس لرجال الدين مقام رسمي يعطون بلى الولائم كرسي الشرف واعلى مرتبة في الحفلات تكون للاسقف

وبعض الحكومات تعفي املاك الكنائس من ضريبة الاملاك والبعض يعترض على ذلك فيقول لم لا تؤخذ الضرائب على اموال الكنائس فيجيبهم الطرف الآخر بان الكنائس تقوم بوظائف البوليس لان المقصد من الاديان انما هو اصلاح الاخلاق العامة فالكنيسة تقول لاتباعها لا تعملوا شراً وتؤدي اليهم النصائح ولا يوجد دين من الاديان يأمر بغصب الاموال وقتل الانفس فاذن يؤدي ارباب الاديان بذلك وظائف البوليس ويعينونه في مهمته الشاقة ويقلل اجرامهم بقدر مقدار الجرائم فلذلك يجب ان تعفى اموال الكنائس من الضرائب

والطريق التي يعيش منها رؤساء الاديان التي لا تدفع اليهم الحكومة مرتبات ان من يدخل الكنيسة يدفع شيئاً معيناً اجرة الكرسي الذي يجلس عليه وما كان الشعب ذا دين وغنى فان مبلغ ما يربحه رئيس الكنيسة سنوياً خمسون او ثمانون الف دولاراً وبذلك تكون معائش رؤساء الاديان رغيده

وقبل ان اسائر كذلك في مكسيكا وبرازيليا واستراليا من قبول مبدأ حرية الاديان وضعة الملايات بين الكنيسة والحكومة وقد قبل بعض الدول مبدأ حرية الاديان الا انها اتخذت لها ديناً رسمياً كانكلترا واسبانيا والمانيا وروسيا قبل انقلابها الاخير فكل من هذه الدول مع قبولها مبدأ حرية الاديان اتخذت لها ديناً رسمياً مع اختلاف كبير في الادارات المذهبية مما سنتولى تفصيله في العدد الآتي .

بذات الريد كالبين الاكثرية في الانتخابات واخذوا في تطبيق مبدئهم الذي هو فصل الحكومة عن الكنيسة ويدأوا بدءاً الى ان وصلت في عهد وزارة اجول فاي المدارس علمانية ونزعت الصلبان التي كانت معلقة في المدارس الابتدائية ووضع القانون المدني للكاهن الطلاق كما هو ضربت من الحكومة الكاثوليك ثم الغت المدارس الكاثوليكية والغي امتياز كهنة الكاثوليك التي هو المعاملة مثل الجندية كما ان البرلمان قبل الملاحظة التي قدمها رئيس الوزارة السيو بريان فصل الكنيسة عن الحكومة وقد كانت الحكومة تدفع مرتبات سنوية لرؤساء الدين في فرانسا وكان لها سفير لدى الفاتيكان والفاتيكان سفير لديها وقد اعتبر فصالة البابا على هذا القانون باعتبار انه مغاير للحقوق الطبيعية الالهية وانقطعت العلائق بين الفاتيكان والحكومة الفرنسية وقد اكد على ما تذكر السيو كاتبصو رئيس الوزارة فرانسا بعد الحرب السفارة بين الحكومة والفاتيكان ولكن ما تولت وزارة السيو هريو كان من برنامجه السامي الغاء هذه السفارة فعرض ذلك على البرلمان فاقره الا ان مجلس الشيوخ عارض فيه وقد سقطت وزارة هريو لخذلانها سيئ مجلس الشيوخ ومن اسباب خذلان هذا المجلس له سياسته ضد الكنيسة التي لا يوافقه عليها مجلس النواب

والحاصل ان حرية الاديان في فرانسا قد دخلت في اطوار كثيرة في الطور الاول: لم تكن الاديان حرة ثم منحت الاديان الحرية مع التزام الحكومة المذهب الكاثوليكي رسمياً ثم الغى البرلمان هذا الالتزام وجعل عوضاً عنه في الدستور الاعتراف بان اكثرية الشعب الفرنسي منتحلة مذهب الكاثوليك ومع ذلك المذهب الكاثوليكي موقع رسمي واذا زار دولة شكر ذهبت الحكومة الى الكنيسة الكاثوليكية ثم عدلت الحكومة عن ذلك وانفصلت عن الكنيسة انفصالا تاما

وفي العالم حكومات علاقاتها بالكنيسة على هذا النحو ومنها الولايات المتحدة فقد اخذت مبدأ انفصال الحكومة عن الكنيسة بمعنى ان الحكومة لا تعترف بالاديان والمذاهب الموجودة في بلادها ولكن تسجلها فقط بدون اعتراف بها وفي دستورها مواد يذكر فيها الدين ومنها المادة التي تنص على انه ليس للحكومة ان تسن قانوناً في حرية الاديان ومنها انه لا يتخذ الدين اساساً لتوظيف المواطنين ولا شأن للحكومة فيما عدا ذلك فلا تدفع مثلها واحداً لاحد من رجال الدين

الاعدام ، النفي المؤبد ، الاجلاء الى المستعمرات ، الضرب بالعصا « من خمسين جلدة الى مائة » ، بالعصا الدقيقة « من عشرة الى خمسين جلدة »

ونظريات هذا الدستور لا تختلف عن نظريات دساتير اوروبا في زماننا اختلافاً محسوساً في غير الجرائم الموجهة ضد الحكومة اذ انه بموجب دستور الصينيين تدان اقرباء المتهم وتجري التعقيبات لهم ويعاقبون بمثل عقابه .

واذا تركنا قانون الجزاء جانباً فلا نجد الحقوق المدنية نصوصاً قانونية في دستور الصينيين هذا . اذاً ان البحث في القانون المدني في دستور الصين ليس بالمقصود بالذات وانما وضع ذلك لتأييد العقاب بحق من يخالف القانون من افراد الموظفين الذين اتخذت العوائد والتقاليد توظيفهم . وتعرف الحقوق المدنية هذه باثارها المطبقة فقط ولاستخراج نظرياتها يجب السير على هذه القاعدة .

وهذه الصفة الاساسية العقابية ليست مختصة بالصينيين بل انها تنطبق الى جميع الاقوام الذين لا يزالون في حالة البداوة على انه مع ما يلزم من التخلص من هذه الحالة تدريجاً كما حدث في اوروبا لم يجعل الصينيون شيئاً وبقوا جامدين بتأثير طرق التوسع عندهم حتى الآن فلا يجرأ واضع القانون في الصين على التعرض لما شيء .

حقوق العائلة :— تقوم العائلة الصينية على اساس محبة الاولاد والديهم من اكبر مظاهر هذه المحبة العبادة للاسلاف والآباء التي ترجع الى اقدم العصور عند الصينيين ومن هنا نشأ نفوذ الاب والام في العائلة .

النكاح :— فالنكاح منذ العصور القديمة يعقد بشراء النساء . والثمن عبارة عن الهدايا ذات القيم الكبيرة التي تقدم للمرأة قبل زفافها وقد كانت تربو على قيمة الجهاز المعروض . وكانت تجري الخطبة قبل الزواج والخطبة وان كانت عادة عقداً فلا تجري بين الخاطب والمخطوبة حتى ولا يؤخذ لهم راي في هذا الشأن لا سيما وان الخاطب والمخطوبة غالباً يكونان صغيرين وقد تجري الخطبة بين رئيسي العائلتين فقط وهذه الخطبة وان كانت عبارة عن وعد بالبيع يجبر كل من الطرفين على تصديقه بلا ريب وقد ايد ذلك نوع من العقاب وهذا الوعد لا يفسخ الا برضاء الطرفين .

لقد حظر دستور الصين الزواج بين افراد الاسرة الواحدة كما مر معنا عرضاً في موضع آخر وقد قرر لمن يقدم على ذلك عقاباً شديداً الا انه قلما يراعي ذلك احد من